



كانون الثاني
2019

تضمين ذوي الإعاقة
في مشاريع المنظمات الإنسانية

حول إنديكيتورز

انديكيتورز هي شركة متخصصة بالتحليل والأبحاث والاستشارات، تقدم خدماتها فيما يتعلق بالبيانات بكامل دورتها، بداية من التأسيس لجمع البيانات وأدواته وبرامجها، إلى إدارة جودة البيانات وترميزها ونظم أرشفتها، بالإضافة إلى تحليل البيانات للأنواع المختلفة من الدراسات البحثية...

يقدم انديكيتورز خدماته في ثلاثة قطاعات هي قطاع الأعمال والقطاع الانساني وقطاع الأبحاث. ويسعى للمساهمة في تنمية قدرات المؤسسات المختلفة في مجال البيانات والتحليل، عن طريق تقديم الاستشارات والتدريب والأدلة العلمية، بشكل يزيد من درجة استفادتها من البيانات التي تردها ويعطيها قراءة أوضح لواقعها ورؤى مستقبلية حول التغيرات التي يمكن أن تطرأ، مما ينعكس كقرارات مبنية على معرفة جيدة لنتائجها الحالية والمستقبلية.

مركز انديكيتورز... جميع الحقوق محفوظة ©

جدول المحتويات

3	مقدمة
4	ملخص تنفيذي
5	النتائج
5	التوصيات
7	منهجية الدراسة
7	أهداف الدراسة
7	مصادر البيانات
7	نطاق الدراسة
7	عينة الدراسة
8	محددات الدراسة
8	تضمين ذوي الإعاقة
8	نسب التضمين
10	معايير تحديد ذوي الإعاقة
11	إمكانية الوصول
14	إمكانيات المنظمات الإنسانية في الوصول إلى ذوي الإعاقة
15	خبرات العاملين في المنظمات الإنسانية في شؤون ذوي الإعاقة

مقدمة

وفقاً لإحصائيات الأمم المتحدة فإن نسبة ذوي الإعاقة تبلغ 15% من سكان العالم، وهم يعانون بشكل أو بآخر من التمييز ضمن مجتمعاتهم أو صعوبات تؤدي إلى حرمانهم من الحصول، على قدم المساواة مع الأشخاص السليمين، على بعض الحقوق الرئيسية المقررة كالحق في التعليم والحق في التوظيف والحق في حرية التنقل، علماً أن جميع الاتفاقيات الدولية الخاصة بذوي الإعاقة تكفل لهم تلك الحقوق وتدعو للمساواة مع غيرهم من فئات المجتمع وتنص على ضرورة تدليل العقبات التي تعيق وصولهم إلى الخدمات الرئيسية التي يتم تقديمها.

وفي إطار السعي إلى دمج ذوي الإعاقة ضمن المجتمع والحفاظ على حقوقهم الرئيسية نجد أن غالبية الدول تسن قوانين من شأنها حمايتهم من جميع أشكال التمييز، إلا أن الأمر يختلف في البلدان التي تعاني من الصراعات الداخلية حيث تغيب سلطة مؤسسات الدولة وتتوقف عن تقديم الخدمات في المناطق الخارجة عن سيطرتها كما هو الحال في الشأن السوري، لتحل محلها الهيئات والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية أو الانسانية والتي تضطلع بمهام تقديم الخدمات الرئيسية للسكان المتضررين من الأزمات، دون التقيد بقوانين محددة وإنما يحكم عملها مبدأ العمل على تلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفاً والأكثر حاجة.

وفي هذا السياق فإننا نتساءل حول مدى قدرة المنظمات الإنسانية على التقيد بمبادئ العمل الإنساني القائم على ضرورة المساواة بين الفئات المتضررة من الأزمات، وخاصة في الوضع السوري حيث يوجد لدينا أعداد ضخمة من المتضررين ومن ضمنهم ذوي الإعاقة والذين ارتفعت نسبتهم بشكل كبير نتيجة المعارك القائمة لتصل وفق تقديرات الأمم المتحدة بالنسبة للإعاقات الجسدية فقط 2.8 مليون شخص.

وعليه فإننا سنناقش من خلال الدراسة الحالية حجم استهداف المنظمات الإنسانية لذوي الإعاقة من خلال المشاريع التي تعمل على تنفيذها ومدى مراعاتها لأهم متطلباتهم واحتياجاتهم، وبيان قدراتها في تحديد ذوي الإعاقة والتعامل معهم والتحديات التي تواجهها في الوصول إليهم، مع تسليط الضوء على أبرز الصعوبات التي يعاني منها ذوي الإعاقة للوصول إلى الخدمات التي تقدمها تلك المنظمات.

ملخص تنفيذي

شهدت منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي على وجه الخصوص منذ انطلاق الربيع العربي في صيف 2011 العديد من التغييرات، ولعل أبرزها الثورة السورية التي تحولت بسبب عمليات القصف الممنهج من قبل النظام على المناطق الخارجة عن سيطرته إلى أسوأ كارثة إنسانية وفق تعبير العديد من المسؤولين الدوليين، ومما زاد من معاناة سكان تلك المناطق توقف المؤسسات الرسمية عن تقديم الخدمات العامة من صحة وتعليم ونقل وغيرها من الخدمات الأساسية.

ومع استمرار الحرب خلال الثمان سنوات الماضية اضطرت العديد من السوريين إلى اللجوء إلى دول الجوار كتركيا والعراق ولبنان والأردن، خوفاً على أنفسهم وعلى أطفالهم من الموت أو الإعاقة والتي ارتفعت نسبها بشكل كبير، حيث يشير أحد التقارير الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى وجود 2.8 مليون سوري يعانون من إعاقات جسدية دائمة، علماً أن السوريين وخاصة أولئك الذين يعيشون في المخيمات يعانون من أوضاع معيشية صعبة مع انعدام غالبية الخدمات الأساسية.

ونتيجة لتردي الأوضاع المعيشية للسوريين وتوقف الخدمات الحكومية، فقد عملت المنظمات الإنسانية على استهدافهم من خلال المشاريع التي تسعى إلى تغطية احتياجاتهم وتلبية متطلباتهم الأساسية في القطاعات المختلفة الصحية والتعليمية والخدمية وسبل العيش والأمن الغذائي والمواد غير الغذائية وفي مجال المياه والبيئة والصرف الصحي.

وبما أن العمل الإنساني يقوم في أساسه على مبدأ تقديم المساعدات الإنسانية وفقاً للحاجة بحيث يتم الأخذ بعين الاعتبار احتياجات جميع الفئات المتضررة من الأزمات الإنسانية، ونظراً لأن الأشخاص ذوي الإعاقة هم من أكثر تلك الفئات حاجة، فقد قمنا بإجراء الدراسة الحالية لمعرفة مدى مراعاة المنظمات الإنسانية لمتطلبات واحتياجات ذوي الإعاقة من خلال المشاريع التي تعمل على تنفيذها ونسب تضمينهم في تلك المشاريع، إضافة لتحديد أبرز الصعوبات التي يواجهونها في الوصول إلى تلك المشاريع، والكشف عن مدى قدرة الموظفين العاملين في تلك المنظمات على التمييز فيما بين أنواع الإعاقات المختلفة والتعامل معها.

وقد استهدفت الدراسة بشكل رئيسي المنظمات الإنسانية العاملة في سورية وتركيا إضافة لبعض المنظمات التي تعمل على تنفيذ بعض أنشطتها في دول الجوار كالأردن والعراق ولبنان، وقد تم إجراؤها من خلال استهداف عينة عشوائية تمثلت بمقابلة 60 موظف من العاملين في المنظمات الإنسانية وجمع البيانات منهم عن طريق استبيان خاص بهم يحتوي أسئلة مغلقة ومفتوحة، كما تم إجراء مقابلات معمقة مع عدد من الخبراء في مجال العمل الإنساني باستخدام دليل يحتوي أسئلة مفتوحة للاطلاع على واقع عمل المنظمات الإنسانية ومدى الأخذ بعين الاعتبار لاحتياجات ذوي الإعاقة في المشاريع التي يتم تنفيذها.

وقد أظهرت الدراسة وجود تدني في نسب استهداف المنظمات الإنسانية لذوي الإعاقة وتضمينهم في المشاريع التي تقوم بتنفيذها، وانخفاض عدد المشاريع التي راعت في تصميمها تضمين ذوي الإعاقة وتناسب نشاطاتها مع احتياجاتهم، كما تشير النتائج إلى عدم وجود هيئات مختصة بإدارة شؤون ذوي الإعاقة وعدم وجود إحصائيات دقيقة تساعد في معرفة أعداد المعاقين وأنواع إعاقاتهم، إضافة إلى وجود العديد من الصعوبات التي تعيق وصول ذوي الإعاقة للخدمات التي يتم تقديمها، وعدم وجود الوعي الكافي والقدرة لدى موظفي المنظمات الإنسانية على تمييز أنواع الإعاقات المختلفة والتعامل معها. توصلت الدراسة أيضاً إلى أن المنظمات الإنسانية تتبنى منظوراً طبيياً رعايياً لتعريف الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة، بوصفهم مجرد حالات (قصور أو محدودية) في القدرات، دون التفات إلى ما تلعبه العوائق البيئية والسلوكية من دور رئيسي في نشأة حالة الإعاقة، والحيولة دون تحقيق المشاركة الفاعلة وتكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة. لوحظ أيضاً أن أغلب الخطط والاستراتيجيات والبرامج الخاصة بالجهات التنفيذية المختلفة، لا تضع حقوق ذوي الإعاقة وقضاياهم على سلم أولويات عمل تلك الجهات، حيث أن القليل منها يشير إليهم ضمن تدابير طبية وقائية أو خدمية رعايية محضة، لا يمكن من خلالها تحقيق الدمج والمشاركة الفاعلة، بالإضافة إلى وجود ممارسات تمييز واهتمال بحقهم. يضاف إلى كل ذلك الغياب الواضح لألية تدابير خاصة لضمان الحد الأدنى لوصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى فرص العمل والتوظيف.

وعليه فقد أوصى التقرير بضرورة العمل على دعم وتمويل المشاريع المخصصة لتلبية احتياجات ذوي الإعاقة، ووضع حد أدنى لنسب استهدافهم في المشاريع التي يتم تنفيذها، كما أكد على ضرورة إيجاد هيئات متخصصة تعمل على القيام بدراسات إحصائية حول أعداد ذوي الإعاقة وأنواع إعاقاتهم وتأهيل أشخاص متخصصين في التعامل معهم لرفدهم ضمن كوادرات المنظمات الإنسانية العاملة على الأرض، مع إقامة دورات تدريبية للعاملين في القطاع الإنساني للتوعية حول الإعاقات وطرق تمييزها وأساليب التواصل المناسبة مع ذوي الإعاقة، إضافة إلى العمل على توفير البيئة المناسبة لتمكين ذوي

الإعاقة من الوصول إلى الخدمات التي يتم تقديمها، وتوعية المجتمع حول ضرورة تشجيعهم والعمل على دمجهم في مختلف المجالات.

النتائج

1. نسبة استهداف ذوي الإعاقة في المشاريع التي تنفذها المنظمات الإنسانية تعتبر منخفضة وتكاد تكون معدومة في بعض القطاعات.
2. يوجد ضعف في عدد المشاريع التي تراعي في تصميمها تضمين ومناسبة ذوي الإعاقة.
3. يوجد ضعف شديد في عدد الهيئات والمؤسسات والمنظمات المتخصصة في شؤون ذوي الإعاقة.
4. معظم الأنشطة المتعلقة بذوي الإعاقة تركز على الإعاقات الجسدية فقط وتهمل أنواع الإعاقات الأخرى.
5. عدم وجود إحصائيات رسمية تبين أعداد الأشخاص الذين يعانون من الإعاقات ونوع كل منها.
6. لا توجد معايير ثابتة وموحدة تستند إليها المنظمات الإنسانية لتحديد الأشخاص ذوي الإعاقة وتصنيف أنواع إعاقاتهم.
7. يعاني ذوي الإعاقة من صعوبات في الوصول إلى الخدمات التي تقدمها المنظمات الإنسانية ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى غياب أشكال التهيئة البيئية في الطرقات ووسائل النقل والمرافق التي تستخدمها المنظمات الإنسانية.
8. يزيد من صعوبة الوصول إلى الخدمات الإنسانية ضعف الإمكانيات المادية لدى ذوي الإعاقة وصعوبة تنقلهم.
9. المدارس غير مؤهلة لتسهيل وصول الطلبة من ذوي الإعاقة.
10. الكوادر التعليمية في المدارس غير مدربة على التعامل والتعليم الخاص بذوي الإعاقة.
11. عدم وجود برامج تربية توعوية في وسائل الاعلام والمناهج الدراسية للتوعية بالإعاقة وحقوق ذوي الإعاقة.
12. يوجد نقص في عدد الموظفين المتخصصين بالتعامل مع ذوي الإعاقة ضمن كوادر المنظمات الإنسانية.
13. انخفاض درجة الوعي والمعرفة بالتعامل مع ذوي الإعاقة بمختلف أنواعها لدى العاملين في المنظمات الإنسانية.
14. يوجد ضعف لدى موظفي المنظمات الإنسانية في القدرة على التمييز بين أنواع الإعاقات.
15. ضعف الإمكانيات المادية للمنظمات الإنسانية العاملة على الأرض يعد من العوامل الرئيسية التي تعيق استهداف ذوي الإعاقة.
16. التعرض للعنف والمعاملة القاسية، حيث تظهر كممارسات احتجاز وتقييد ذوي الإعاقة الذهنية والنفسية داخل المنازل أكثر شيوعاً في المناطق النائية والريفية.
17. يوجد غياب في تهيئة المؤسسات الصحية بالشكل اللازم لتسهيل وصول ذوي الإعاقة وحصولهم على الخدمات الصحية الأساسية.

التوصيات

- 1- إلى المنظمات الداعمة:
 - أ- العمل على دعم الهيئات والمنظمات الإنسانية المتخصصة في شؤون ذوي الإعاقة.
 - ب- تخصيص نسبة من الدعم المقدم للمنظمات الإنسانية لاستهداف ذوي الإعاقة ضمن المشاريع التي تعمل على تنفيذها.
 - ت- العمل على دعم الندوات والجلسات التي تستهدف توعية المجتمع حول حقوق ذوي الإعاقة.
 - ث- العمل على دعم المشاريع التي تهدف إلى جمع البيانات حول ذوي الإعاقة بهدف الوصول إلى إحصائيات تبين أعدادهم مصنفة حسب أنواع الإعاقات.
 - ج- تخصيص جزء من الدعم المقدم للمنظمات الإنسانية لتهيئة المباني والمرافق العامة التي يتم استخدامها بما يتناسب مع متطلبات واحتياجات ذوي الإعاقة.
 - ح- تقديم الدعم للمشاريع التي تهدف إلى تطوير مهارات موظفي المنظمات الإنسانية في التعامل مع ذوي الإعاقات المختلفة.
- 2- إلى المنظمات المنفذة:
 - أ- العمل على زيادة نسب تضمين ذوي الإعاقة في المشاريع الإنسانية التي يتم تنفيذها من خلال وضع حد أدنى للمستفيدين من ذوي الإعاقة.

- ب- في مرحلة تصميم المشروع يجب الأخذ بعين الاعتبار مناسبة الأنشطة التي يتم اختيارها أو تعديلها بما يناسب ذوي الإعاقة من مختلف أنواع الإعاقات.
- ت- إجراء دراسات ميدانية حول ذوي الإعاقة لمعرفة أبرز احتياجاتهم والعمل على تصميم مشاريع خاصة بهم تلبي متطلباتهم.
- ث- ضرورة الاستعانة بموظفين أخصائيين في مجال الإعاقة للعمل ضمن كوادرات المنظمات الإنسانية.
- ج- بناء قدرات الموظفين العاملين ضمن كوادرات المنظمات الإنسانية في المجالات التي تساهم بتوعيتهم بأنواع الإعاقات المختلفة وكيفية التمييز بينها وأساليب التواصل مع ذوي الإعاقة بما يتناسب مع أنواع الإعاقات المختلفة.
- ح- العمل على استهداف المجتمعات المحلية عموماً وأهالي ذوي الإعاقة بشكل خاص من خلال جلسات توعية حول ضرورة دمجهم في المجتمع.
- خ- ضرورة العمل على تذليل العقبات التي تعيق إمكانية وصول ذوي الإعاقة للخدمات التي تقدمها المنظمات الإنسانية من خلال تهيئة المراكز والمباني المستخدمة.
- د- إيجاد خطط لتمكين النساء من ذوات الإعاقة في مجال الصحة والتعليم والعمل والتأهيل.
- ذ- تنفيذ مشاريع تعليمية خاصة لذوي الإعاقة ضعاف السمع والبصر والذين يعانون من بطء التعلم ورعاية المتفوقين والموهوبين منهم.
- 3- إلى المعنيين بشؤون ذوي الإعاقة:
- أ- العمل على إيجاد آلية ملائمة لتوفير إحصائيات حول أعداد ذوي الإعاقة بمختلف أنواعها ومشاركتها مع الجهات المعنية.
- ب- التواصل مع الجهات الداعمة والمنظمات الإنسانية العاملة على الأرض لتسليط الضوء على معاناة ذوي الإعاقة واحتياجاتهم.
- ت- إنشاء مراكز خاصة بذوي الإعاقة لتقديم خدمات الدعم النفسي لهم ومشاركتهم بأنشطة تهدف لكسر حواجز المعيشة والتألم.
- ث- دعم فرق الدفاع المدني بالمعدات والتدريبات اللازمة للتعامل وإنقاذ ذوي الإعاقة في حالات الطوارئ.
- ج- وضع برامج تدريبية متخصصة لطواقم الاسعاف والإنقاذ على لغة الإشارة، ومختلف أشكال الترتيبات التي تساعد على التواصل الفعال مع الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات الطوارئ والإنقاذ والاختلاء.
- ح- العمل على إعداد أشخاص وكوادرات متخصصة في التعامل مع ذوي الإعاقة.
- خ- العمل على نشر ثقافة تقبل ذوي الإعاقة ضمن المجتمع.
- د- تشكيل لجنة طبية مختصة تقوم بتحديد نسبة العجز وفق المعايير الدولية ويحدد على ضوء تقاريرها فئات ذوي الإعاقة.
- ذ- تشكيل لجان مختصة بجمع المعلومات ورصد الانتهاكات التي يتعرض لها ذوي الإعاقة.
- ر- تضمين البرامج الإعلامية والمناهج الدراسية مواضيع وعروض تعزز حقوق ذوي الإعاقة وترسخ ثقافة التنوع وقبول الآخر.
- ز- العمل مع الهيئات القضائية على تشريع قوانين تجرم كل من يتعرض لذوي الإعاقة بالتعذيب وغيره من الممارسات غير الإنسانية.

منهجية الدراسة

أهداف الدراسة

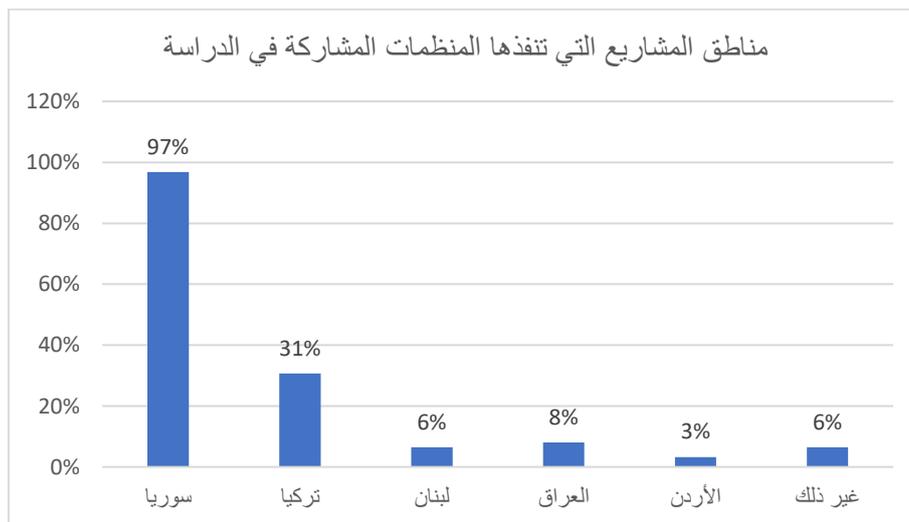
- 1- دراسة نسب تضمين ذوي الإعاقة في المشاريع الإنسانية.
- 2- عرض القطاعات الإنسانية التي يتم فيها مراعات تضمين ذوي الإعاقة والقطاعات التي يهملون فيها.
- 3- معرفة المعايير المعتمدة من قبل المنظمات الإنسانية لتحديد الأشخاص ذوي الإعاقة.
- 4- الكشف عن الصعوبات التي يعاني منها أصحاب الإعاقة عند الاستفادة من خدمات المشاريع التي تنفذها المنظمات الإنسانية.
- 5- معرفة درجة وعي العاملين في المنظمات الإنسانية بمفهوم الإعاقات المختلفة والتمييز بينها.
- 6- تحديد أبرز احتياجات العاملين في القطاع الإنساني اللازمة لزيادة وعيهم وقدرتهم على التعامل مع أصحاب الإعاقات المختلفة.

مصادر البيانات

- 1- العاملين في القطاع الإنساني: تم جمع البيانات منهم لمعرفة مجالات العمل والأنشطة التي تسعى المنظمات الإنسانية من خلالها لتلبية احتياجات ذوي الإعاقة ومدى استهداف المنظمات لهم، والتعرف على أبرز الصعوبات التي تواجه تلك المنظمات عند تقديم خدماتها لذوي الإعاقة، وسؤالهم عن مدى قدرتهم على تمييز أنواع الإعاقات المختلفة وكيفية التعامل معها.
- 2- الخبراء في مجال المنظمات الإنسانية: وذلك بهدف الاطلاع على السياسات العامة والخطط الاستراتيجية لعمل المنظمات الإنسانية ومعرفة النسب المعتمدة لتضمين ذوي الإعاقة في المشاريع المنفذة، والتعرف على المعايير التي يتم الاستناد إليها لتحديد الأشخاص ذوي الإعاقة ومدى قدرة العاملين في القطاع الإنساني على تطبيق تلك المعايير.
- 3- البيانات الثانوية: لمراجعة أية أبحاث أو دراسات أجريت حول دمج ذوي الإعاقة في المشاريع الإنسانية التي يتم تنفيذها بمختلف القطاعات الإنسانية، والمعايير المعتمدة عالمياً لتحديد أنواع الإعاقات.

نطاق الدراسة

تم إجراء الدراسة في شهر تشرين الثاني عام 2018، وقد شملت بشكل رئيسي العاملين في المنظمات الإنسانية في كل من تركيا وسوريا إضافة لبعض المنظمات التي تنفذ جزءاً من أنشطتها في الأردن والعراق ولبنان حيث كانت النسب وفق الرسم البياني التالي:



عينة الدراسة

تم اختيار عينة عشوائية من العاملين في القطاع الإنساني تتمثل بمقابلة 60 فرد من الذكور والإناث في مختلف مجالات العمل وتوزيع استبيان خاص بهم تضمن أسئلة مغلقة ومفتوحة، وقد تم التركيز على الأشخاص في الوظائف الإدارية وقادة الفرق الميدانية، كما تمت مقابلة 6 من الاستشاريين في القطاع الإنساني ممن لديهم خبرة طويلة في العمل مع المنظمات الإنسانية وذلك باستخدام استبيان مقابلة معمقة (In depth interview).

محددات الدراسة

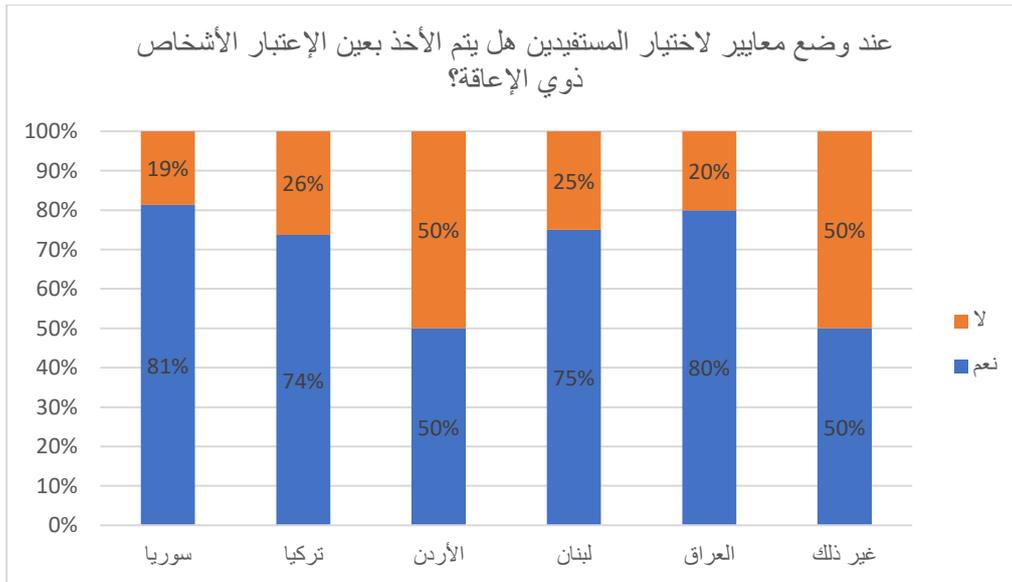
واجهت الدراسة صعوبة تتمثل في:

1. ضعف خبرة ووعي العديد من العاملين في القطاع الإنساني بمفهوم الإعاقة وأنواع الإعاقات.
2. الضعف الشديد في المعلومات الموثقة حول شؤون ذوي الإعاقة وقضاياهم.
3. غياب الإحصاءات الرسمية الدقيقة حول ذوي الإعاقة، ليس فقط من حيث الأعداد ولكن أيضاً من حيث مدى تمتعهم بالحقوق والحريات ووصولهم إلى الخدمات الأساسية ومدى جودتها وتوزيعها الجغرافي وحقيقة تلبيةها للمتطلبات الفعلية للأفراد.
4. عدم وجود جهات توثق حالات الانتهاك والتمييز التي ترتكب ضد ذوي الإعاقة.

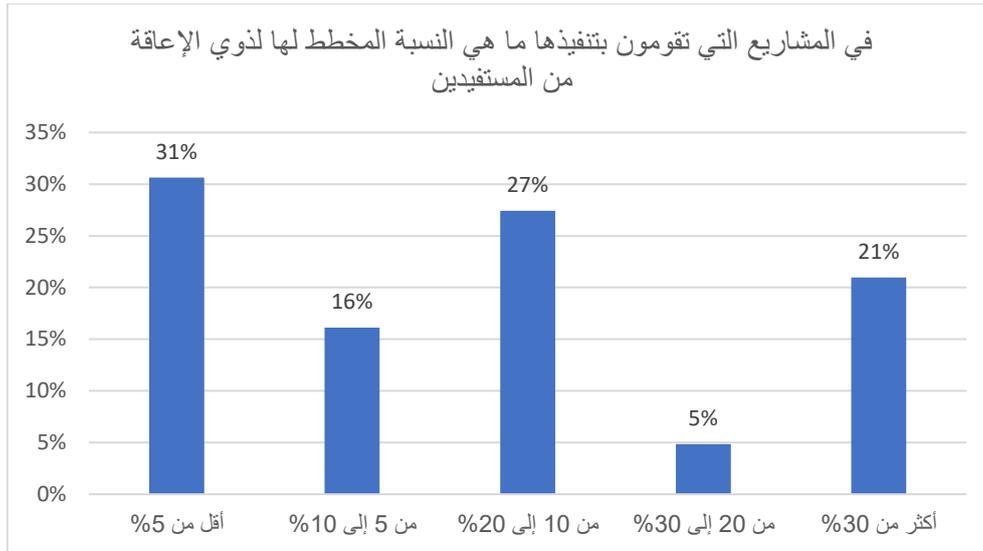
تضمين ذوي الإعاقة

نسب التضمين

بداية يجب الإشارة إلى أن استهداف ذوي الإعاقة من خلال المشاريع التي تنفذها المنظمات الإنسانية يتم، وفقاً لما أورده الخبراء، إما بشكل مباشر من خلال مشاريع تكون مخصصة لهم أو من خلال تخصيص نسبة لهم كجزء من المستفيدين من تلك المشاريع، كما يمكن أن يتم بشكل غير مباشر من خلال تضمين معايير الاستفادة من المشاريع ببند ينص على ضرورة أن يكون أحد أفراد الأسرة المستفيدة من ذوي الإعاقة، وهو ما يلاحظ في مشاريع الأمن الغذائي ودعم سبل العيش، إذ تبين أن نسبة عالية من المنظمات تضع بعين الاعتبار معايير تراعي تضمين ذوي الإعاقة وخاصة في المشاريع المنفذة في سوريا والعراق ولبنان، أما في الأردن فتتخفص درجة الاهتمام بتصميم معايير الاستحقاق بما يراعي تضمينهم. لكن رغم أن هناك مراعات لذلك إلا أن النسبة المخصصة لذوي الإعاقة تبقى منخفضة ولا يتم تحقيقها في الغالب.

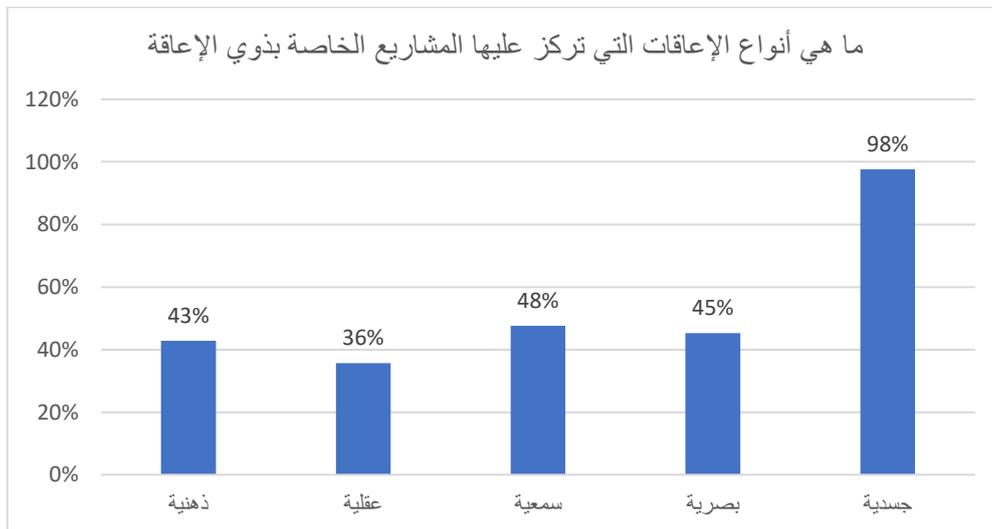


وجد أن النسب المخصصة لتضمين ذوي الإعاقة في المشاريع التي تنفذها المنظمات الإنسانية تعتبر منخفضة، وفقاً للنسب المبينة في الرسم البياني أدناه نجد أن ما يقارب ثلث المشاركين أشاروا إلى أن النسبة المخصصة لتضمين ذوي الإعاقة كمستفيدين من المشاريع الإنسانية التي تعمل منظماتهم على تنفيذها لا تتجاوز 5%، في حين أشار 16% منهم إلى أن تلك النسبة تتراوح فيما بين 5 إلى 10% فقط، أما نسبة من كانت إجاباتهم من 10 إلى 20% فبلغت 27%، وفي جميع الحالات نرى أن تلك النسبة منخفضة بشكل كبير ولا يمكن أن تلبية احتياجات ذوي الإعاقة ولا تتوافق مع نسبة ذوي الإعاقة في المجتمع السوري، إضافة إلى أن أغلب المشاركين أشاروا إلى أن تلك النسب لا يتم تحقيقها في الغالب.



في المقابل يرى الخبراء أن الاهتمام بشؤون ذوي الإعاقة منخفض إلى حد كبير، حيث أشار غالبيتهم إلى أن نسبة تضمينهم في المشاريع الإنسانية التي تنفذها المنظمات لا تتجاوز 5%، وتختلف تلك النسبة وفقاً لمجالات العمل، ففي قطاع الحماية ترتفع نوعاً ما لتصل إلى 10% حيث يتم استهداف ذوي الإعاقة من خلال أنشطة الدعم النفسي، وفي مجال المياه والبيئة والصرف الصحي (wash)، ولا تتم مراعاة احتياجات ذوي الإعاقة عند العمل على تأهيل المخيمات إلا في دورات المياه حيث يتم تجهيزها بمواصفات تلائم ذوي الإعاقة، مع العلم أن هذا لم يشمل جميع المخيمات بعد، وفي قطاع الأمن الغذائي وسبل العيش يتم استهداف ذوي الإعاقة ببعض المشاريع إذ يتم تخصيص نسب لتضمين ذوي الإعاقة ضمن برامج التدريب المهني الملائمة لهم ولكن بنسب منخفضة جداً، أما في قطاعات العمل الأخرى ففي الغالب لا يتم تخصيص نسب محددة لذوي الإعاقة.

نجد أيضاً فيما يتعلق بالمشاريع الخاصة بذوي الإعاقة والتي تستهدفهم دون غيرهم أن 21% من المشاركين في الدراسة أشاروا إلى وجود مثل تلك المشاريع، وهي تستهدف بالدرجة الأولى الإعاقات الجسدية تليها الإعاقات السمعية والبصرية ثم الفكرية وأخيراً الإعاقات العقلية.

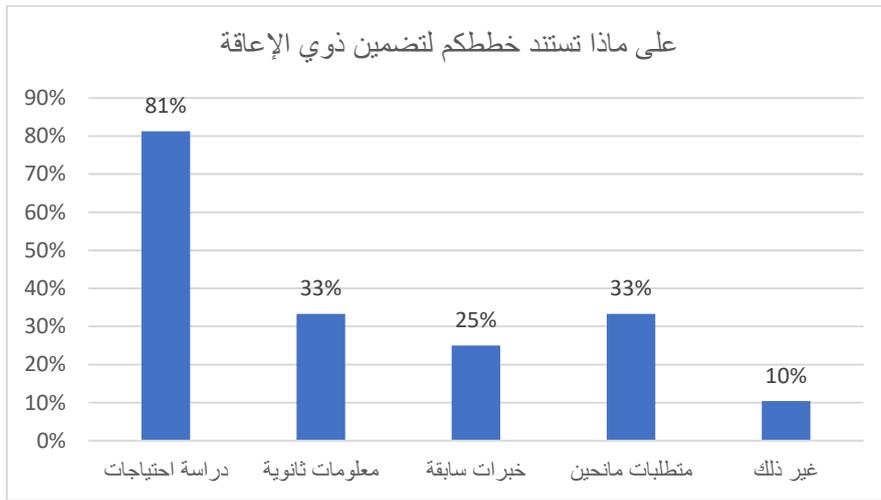


إلا أن الخبراء يرون أن نسبة المشاريع المخصصة لذوي الإعاقة لا تتعدى الـ 10% من مجمل المشاريع الإنسانية التي تستهدف السوريين، وتتركز تلك المشاريع في مجالات الصحة من خلال مشاريع تأمين الأطراف الصناعية والكراسي المتحركة وأدوات الصم والبكم، ومشاريع الحماية من خلال تقديم خدمات الدعم النفسي والإرشاد، إضافة لمشاريع الأمن الغذائي وسبل العيش حيث يتم تقديم قسائم مالية للأسر التي يكون أحد أفرادها من ذوي الإعاقة، مع تقديم دورات التدريب المهني التي تستهدف ذوي الإعاقة بشكل خاص من خلال تدريبهم على بعض المهن التي لا تتطلب جهد عضلي كبير، علماً

أن التركيز الأكبر يتعلق بتقديم الخدمات الصحية والأطراف الصناعية والأدوات الطبية الخاصة بالإعاقات الجسدية أما الجوانب الأخرى ففيها نقص كبير إذا ما تمت مقارنتها بحجم الاحتياجات.

أخيراً بقي أن نشير إلى أن ثلاثة أرباع المشاركين أكدوا بأن منظماتهم تمتلك خطة عمل منهجية لتضمين ذوي الإعاقة ضمن المشاريع التي تعمل على تنفيذها، وتعتمد تلك المنهجية بشكل رئيسي على دراسة الاحتياجات الإنسانية، لكن نقطة الضعف الأساسية في ذلك تتركز في أن دراسات الاحتياجات الإنسانية التي يتم إجراؤها تعتبر من النموذج العام الذي لا يتضمن أسئلة حول احتياجات ذوي الإعاقة بشكل خاص وإنما فقط أسئلة حول وجود أحد ذوي الإعاقة في العائلة، يضاف إلى ذلك ضعف الآليات والأدوات المتبعة وضعف تأهيل كوادر جمع البيانات في جوانب تمييز الإعاقات وأنواعها، يبين هذا الأمر بأن هناك نقصاً في المعلومات التي تقدمها دراسات تقييم الاحتياجات فيما يتعلق باحتياجات ذوي الإعاقة مما ينتج عنه تصميم مشاريع لا يمكن أن تقدم ما يعطي احتياجاتهم بالشكل الصحيح.

بالإضافة لذلك أكد الخبراء بأن دراسات الاحتياجات التي تجريها المنظمات في العادة هي دراسات غير مخصصة لذوي الإعاقة، وتقتصر على معلومات تتعلق فقط بأعدادهم ذوي الإعاقة في المنطقة التي يتم التخطيط لتنفيذ المشروع فيها وقد تحتوي معلومات حول تصنيف الإعاقات ولكن دون تدخل متخصصين يصفون حالة الإعاقة.



معايير تحديد ذوي الإعاقة

تختلف المعايير والأساليب المعتمدة لتحديد الأشخاص ذوي الإعاقة ونوع تلك الإعاقة وطرق التعامل معها بين المنظمات العاملة خارج سورية والمنظمات العاملة في سوريا، ويمكن إجمال تلك الاختلافات بما يلي:

أ- المنظمات العاملة خارج سورية: يتم الاعتماد بشكل رئيسي على التقارير الطبية لتحديد أصحاب الإعاقة وأنواع تلك الإعاقات، حيث أن كل من لديه مشاكل صحية أو إصابات جسدية أو ذهنية أو عقلية تسبب له نسبة عجز يفوق 20% يعتبر من أصحاب الإعاقات، علماً أن الخدمات التي يتم تقديمها من قبل المنظمات الإنسانية تزداد كلما ازدادت نسبة العجز إلى أن تصل تلك النسبة إلى 80% فيتم بعدها العمل على إحالة ذلك الشخص إلى الجهات الحكومية المختصة والتي تعمل بدورها على إحالته إلى المراكز المتخصصة حسب نوع الإعاقة. إضافة لذلك تعتمد بعض المنظمات، وفقاً لما أشار إليه الخبراء، على مجموعة أسئلة واشتراطات القصيرة لتمييز ذوي الإعاقة، ومجموعة أسئلة واشتراطات هي أداة مبسطة تم تطويرها لتمييز ذوي الإعاقة من خلال الأسئلة المباشرة، وأسئلتها هي:

- هل لديك صعوبة في الرؤية، حتى إذا كنت ترتدي نظارة؟
- هل تواجه صعوبة في السمع، حتى لو استخدمت أداة سمعية؟
- هل لديك صعوبة في المشي أو الخطوات؟
- هل لديك صعوبة في التذكر أو التركيز؟
- هل لديك صعوبة مع العناية بالنفس؟
- باستخدام لغتك المعتادة، هل تواجه صعوبة في التواصل؟

ب- المنظمات العاملة في الداخل السوري: نوه الخبراء إلى عدم وجود معايير أو أساليب موحدة تستند إليها المنظمات لتحديد ذوي الإعاقة وتصنيف الإعاقات، حيث تتنوع الأساليب التي يتم الاستناد إليها وفقاً لعمل كل منظمة على حدا لتشمل كل مما يلي:

- المشاهدة العينية: حيث يتم تقرير ما إذا كان الشخص لديه إعاقة وفقاً لما يراه موظفو المنظمات أو خلال الجولات والزيارات الميدانية، ولا شك بأن ذلك الأسلوب لا يمكن من خلاله سوى تحديد الإعاقات الظاهرية كحالات البتر والشلل وتشوهات الأطراف ومتلازمة داون، أما الإعاقات غير الظاهرية والتي غالباً ما تشكل الإعاقات الذهنية والعقلية معظمها فإنه لا يمكن الكشف عنها بهذه الطريقة.
- الاعتماد على الإحصائيات والبيانات التي تملكها المجالس المحلية حول السكان المقيمين ضمن نطاقها الجغرافي، حيث تمتلك تلك المجالس قوائم بأسماء أصحاب الإعاقة، إلا أنه من الممكن ألا تشمل تلك القوائم تفاصيل حول أنواع الإعاقات إذ أن ذلك يتطلب وجود اختصاصيين وهو ما تفتقر له تلك المجالس، بالإضافة لعدم وجود معلومات حول الإعاقات الذهنية والعقلية.
- التقارير الطبية: حيث يجري العمل في هذه الحالة كما في المنظمات العاملة خارج سورية، إذ أن كل من لديه إصابات تسبب له نسبة عجز تفوق 20% يعتبر من ذوي الإعاقة، ولا شك في أنها الطريقة الأكثر فعالية إلا أن ما يعيق ذلك هو افتقار مناطق كثيرة في سوريا للكوادر الطبية المتخصصة.

تجدر الإشارة إلى تنويه الخبراء إلى أن الخدمات المقدمة من قبل المنظمات لذوي الإعاقة في الداخل السوري لا تختلف باختلاف نوع أو درجة الإعاقة إلا في المجال الطبي، حيث يتم العمل على تأمين المستلزمات الخاصة بكل حالة على حدا علماً أن هناك نقصاً حاداً في المواد والتجهيزات والمعدات اللازمة لتغطية احتياجات ذوي الإعاقة.

أما في قطاعات العمل الأخرى كالأمن الغذائي وسبل العيش والحماية وفي مجال المياه والبيئة والصرف الصحي (WASH) فإن الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة لا تختلف حسب حالة درجة الإعاقة ونوعها.

إمكانية الوصول

تنص المعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة بذوي الإعاقة على ضرورة تمكينهم من الوصول إلى كافة الخدمات المقدمة على قدم المساواة مع الآخرين واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق تلك الغاية، وقد نصت على ذلك اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري في مادتها التاسعة، حيث أوجبت على الدول الأطراف اتخاذ الإجراءات التي تسعى إلى تمكين ذوي الإعاقة من العيش في استقلالية والمشاركة بشكل كامل في جميع جوانب الحياة وذلك من خلال توفير البيئة المادية المناسبة ووسائل النقل والمعلومات والاتصال، بما في ذلك تكنولوجيات ونظم المعلومات والاتصال، والمرافق والخدمات الأخرى المتاحة لعامة الجمهور أو المقدمة له، في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء، وهذه التدابير التي يجب أن تشمل تحديد العقبات والمعوقات أمام إمكانية الوصول وإزالتها، وتطبق بوجه خاص على ما يلي:

- أ- وضع معايير دنيا ومبادئ توجيهية لتهيئة إمكانية الوصول إلى المرافق والخدمات المتاحة لعامة الجمهور أو المقدمة إليه، ونشر هذه المعايير والمبادئ ورصد تنفيذها.
- ب- كفالة أن تراعي الكيانات الخاصة التي تعرض مرافق وخدمات متاحة لعامة الجمهور جميع جوانب إمكانية وصول ذوي الإعاقة إليها.
- ت- توفير التدريب للجهات المعنية بشأن المسائل المتعلقة بتسهيلات وتحديات الوصول التي تواجه ذوي الإعاقة.
- ث- توفير لافتات بطريقة برايل وبأشكال يسهل قراءتها وفهمها في المباني العامة والمرافق الأخرى المتاحة لعامة الجمهور.
- ج- توفير أشكال من المساعدة البشرية والوسطاء، بمن فيهم المرشدين والقراء والأخصائيين المفسرين للغة الإشارة، لتيسير إمكانية الوصول إلى المباني والمرافق المتاحة لعامة الجمهور.

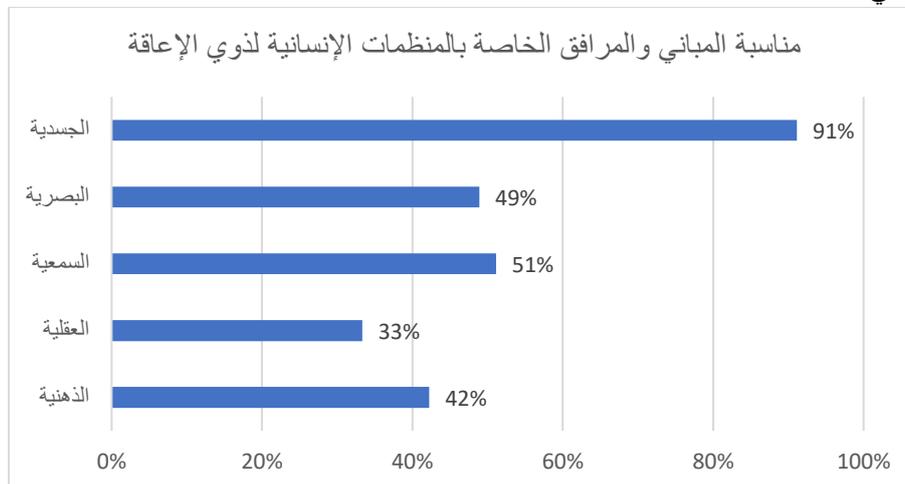
بناء على ما سبق نجد أن الصعوبات التي تواجه ذوي الإعاقة والتي تحول بينهم وبين الاستفادة من المشاريع الإنسانية المنفذة تنقسم إلى ثلاث فئات رئيسية هي الصعوبات الشخصية والصعوبات البيئية والصعوبات المجتمعية.

أ. **الصعوبات الشخصية:** ويقصد بها مجموعة الصعوبات والعقبات التي تعود لظروف وأسباب ذاتية ترتبط بصاحب الإعاقة نفسه دون تأثير من محيطه الاجتماعي، ويوجد العديد من الصعوبات الشخصية التي يعاني منها ذوي الإعاقة من السوريين يمكن إجمالها بما يلي:

- ضعف الإمكانيات المادية لذوي الإعاقة خاصة مع الارتفاع الملحوظ في تكاليف المواصلات العامة ووسائل النقل، وهو ما يؤدي إلى عدم القدرة على الوصول إلى مناطق تقديم الخدمات الإنسانية وبالتالي حرمانهم من الاستفادة من المشاريع المنفذة.
 - المشاكل النفسية التي يعاني منها بعض أصحاب الإعاقة وضعف ثقتهم بأنفسهم وشعورهم بأنهم عناصر غير فاعلة في المجتمع والخوف من عدم تقبل الآخرين لهم، حيث أن هذه العوامل تجعل من صاحب الإعاقة شخص انطوائي يرفض الانخراط في الأنشطة التي يتم تنفيذها وبالتالي حرمانه من الاستفادة من المشاريع الإنسانية.
 - عدم وجود شخص ضمن أسرة صاحب الإعاقة يمكنه مساعدته في الوصول إلى أماكن تقديم الخدمات، مثل الأسرة التي يكون فيها صاحب الإعاقة هو رب الأسرة وزوجته تعجز عن ترك أطفالها لمرافقته في تنقلاته.
 - بعض المشاريع تحتاج إلى جهد عضلي واستخدام أدوات لا تتناسب مع قدرات وإمكانيات ذوي الإعاقة كالمشاريع الزراعية.
 - توجد العديد من المشاريع التي تتطلب العديد من القدرات كمشاريع التدريب المهني والتي تتطلب القدرة على المشاهدة العينية والإدراك والمتابعة وهذه القدرات قد لا تتوفر لدى العديد من أصحاب الإعاقة.
- تعد هذه الصعوبات تحديات عامة يعاني منها ذوي الإعاقة بغض النظر عن نوع الإعاقة التي يعانون منها، وقد قدر المشاركون درجة الصعوبات مصنفة حسب أنواع الإعاقات كما يلي:

- الإعاقات البصرية: أشار 56% من المشاركين إلى وجود صعوبات يعاني منها أصحاب الإعاقات البصرية تمنعهم من الاستفادة من المشاريع الإنسانية التي يتم تنفيذها، وتختلف هذه النسبة حسب الدولة التي يتم تنفيذ المشاريع فيها فهي ترتفع بشكل كبير في لبنان لتصل إلى 75% وفي تركيا بلغت 67% أما في سوريا فقد بلغت النسبة 55%.
- الإعاقات الذهنية: 53% من المشاركين يرون بأن أصحاب الإعاقات الذهنية يعانون من صعوبات تمنعهم من الاستفادة من المشاريع التي تنفذها المنظمات الإنسانية، وتحتل العراق المرتبة الأولى بنسبة 60% تليها تركيا ب 56% أما في سورية فقد كانت النسبة 52%.
- الإعاقات العقلية: فيما يتعلق بأصحاب الإعاقات العقلية فإن 49% من المشاركين أشاروا إلى أن أصحاب الإعاقات من تلك الفئة يواجهون صعوبات تمنعهم من الاستفادة من الأنشطة التي تنفذها المنظمات الإنسانية حيث تأتي كل من تركيا والأردن في المقدمة بنسبة 50%، تليهم سورية بنسبة 48%.
- الإعاقات السمعية والحركية: أخيراً يرى 41% من المشاركين أن كل من أصحاب الإعاقات السمعية والحركية يواجهون صعوبات تحول دون استفادتهم من المشاريع الإنسانية المنفذة.

ii. الصعوبات البيئية: ويقصد بها عدم وجود البيئة المناسبة لذوي الإعاقة والتي تساعدهم على الوصول إلى أماكن تقديم المساعدات الإنسانية، وعدم تهيئة المرافق العامة كالطرق والمواصلات العامة والمباني لتلائم احتياجاتهم وقدرتهم على التنقل أو التواصل، وقد قمنا خلال الدراسة بالسؤال عن مدى ملائمة المباني والمرافق العامة التي تعمل ضمنها المنظمات الإنسانية لاحتياجات ومتطلبات ذوي الإعاقة حسب نوع كل منها وهو ما يظهره الرسم البياني التالي:



نلاحظ من خلال الرسم البياني السابق أن الغالبية العظمى من العاملين في المنظمات الإنسانية أشاروا إلى أن المباني مجهزة لتلائم ذوي الإعاقات الجسدية، في حين أن النصف قد أشار إلى أن المباني مجهزة لتلائم ذوي الإعاقات السمعية والبصرية، فيما تنخفض تلك النسب بالنسبة للإعاقات الذهنية والعقلية لتصل إلى 42% و33% على التوالي، إلا أنه عند سؤال الخبراء أكدوا أن تلك النسب لا يمكن أن تعبر عن الواقع لأن المنظمات لا تستند على معايير واضحة بما يتعلق بتأهيل المباني والمرافق بما يسهل وصول ذوي الإعاقات، فغالبية المرافق العامة والمباني التي تستخدمها المنظمات الإنسانية غير مؤهلة لتلائم ذوي الإعاقات، وحتى المباني والمرافق المخصصة لمشاريع خاصة بذوي الإعاقات فإنها لا تحقق إلا جزء بسيط من المعايير الدنيا لسهولة الوصول والتنقل، إذ يتم التركيز فقط على تصميم أحجام المداخل الرئيسية وإزالة العوائق من الممرات وتصميم الأدرج لتكون ملائمة لذوي الإعاقات الجسدية، ولا تدرس مراعات المباني لاحتياجات أصحاب الإعاقات الأخرى كالذهنية والعقلية والبصرية، وهو ما يشكل صعوبات وصول بيئية أمام ذوي الإعاقات تمنعهم من الاستفادة من المشاريع التي تنفذها المنظمات، يضاف إلى ذلك صعوبة الوصول إلى مراكز تقديم الخدمات بسبب عدم ملائمة وسائل النقل العامة والطرق لاحتياجات ذوي الإعاقات.

من الملاحظ أن الأطفال ذوي الإعاقات هم الأكثر معاناة فيما يتعلق بصعوبات الوصول البيئية، إذ أن احتياجاتهم للتنقل اليومي من وإلى المدارس وانعدام تأهيل الطرقات العامة ووسائل التنقل بالإضافة إلى انعدام تأهيل المدارس من حيث المداخل والسلالم والإشارات الإرشادية لذوي الإعاقات الذهنية والبصرية، إضافة إلى عدم وجود دورات مياه مصممة خصيصاً لذوي الإعاقات، يسبب حرمان عدد كبير من الأطفال ذوي الإعاقات من حقهم في الحصول على التعليم، وقد عزى الخبراء سبب عدم تأهيل المدارس إلى عدم وجود خطة منهجية لدمج ذوي الإعاقات في المدارس بالإضافة إلى إهمال الداعمين والمنظمات المختصة بقطاع التعليم لشروط تأهيل المدارس بحيث تسهل وصول ذوي الإعاقات إذ أن المعايير والموصفات التي تتعلق بمشاريع إعادة تأهيل المدارس لا تتضمن أية بنود تتعلق بذلك.

III.

الصعوبات المجتمعية: وتتمثل تلك الصعوبات بعدم وجود الوعي الكافي لدى أفراد المجتمع بكيفية التعامل مع ذوي الإعاقات، والنظرة إليهم بعين الشفقة، إضافة إلى تعالي البعض عليهم واعتبارهم عناصر غير فاعلة وعبء على المجتمع والعائلة وبالتالي عدم تقبلهم كأفراد لهم حقوق متساوية مع حقوق الآخرين، وعدم النظر إليهم كأشخاص لديهم طموح وقدرات يمكن الاستفادة منها، يضاف إلى ذلك ضعف المستوى الثقافي لبعض الأسر التي يكون أحد أفرادها من ذوي الإعاقات إذ تعتبر أن ذلك يشكل وصمة عار عليها وبالتالي تسعى إلى إخفاء ذلك الفرد أو إبعاده قدر الإمكان عن مخالطة الناس وتمنع اندماجه ضمن المجتمع.

تعاني النساء ذوات الإعاقات صعوبات أكبر تعيق استفادتهن من المشاريع الإنسانية وتلقي الخدمات الصحية والتعليمية والتأهيلية وبرنامج الدعم النفسي، ويعود ذلك إلى عوامل اجتماعية عديدة ترتبط بالتمييز القائم على النوع الاجتماعي إلى جانب الإعاقات، خاصة في المجتمعات العشائرية إذ ينظر إلى المرأة ذات الإعاقات على أنها عار يلحق بالأسرة، فلا يسمح بخروجها أو إطلاع الآخرين عليها أو حتى تلقيها العلاج، وتحجز أحياناً في غرفة منعزلة خوفاً منها لا عليها.

يضاف إلى ذلك عدم تبني المنظمات الإنسانية لقضايا المرأة ذات الإعاقات بوصفها أولوية ينبغي تسليط الضوء عليها والتعامل معها، والنقص الشديد في المشاريع التعليمية والصحية ومشاريع سبل العيش المخصصة لاستهداف هذه الفئة من المجتمع وهو ما ينتج عنه ارتفاع نسبة الأمية بشكل كبير في صفوف الإناث ذوات الإعاقات، وكذلك الأمر فيما يتعلق بالتعليم المتوسط والجامعي، والنقص الحاد في فرص العمل التي تتلاءم مع متطلباتهن، وبالتالي تضعف فرص دمجهن في المجتمع وترسخ مفهوم كونهن عالة على الأسرة والمجتمع.

إن نظرة المجتمع السلبية لذوي الإعاقات بشكل عام والإناث بشكل خاص تؤدي دون شك إلى تدني حالتهم النفسية وتولد مشاعر اليأس والإحباط لديهم، وتعيق اندماجهم ضمن المجتمع في مختلف مجالات العمل ومنها القطاع الإنساني، وهذا ما تمت الإشارة إليه من قبل الخبراء مع التأكيد على ضرورة العمل الجاد لنشر الوعي لتقبل ذوي الإعاقات واعتبارهم كأشخاص لديهم من القدرات والإمكانات ما يكفي ليكونوا فاعلين ضمن المجتمع، ويمكن العمل على ذلك من خلال تقديم جلسات وندوات توعية تستهدف أفراد المجتمع عموماً والأسر التي تضم شخص من ذوي الإعاقات خصوصاً، بالإضافة إلى التركيز على مشاريع تفعيل ذوي الإعاقات مثل مشاريع سبل العيش والتدريب المهني والتعليم، وعرض قصص النجاح الخاصة ببعض ذوي الإعاقات مما يؤكد للمجتمع على أنهم فئة مهمة وفاعلة في المجتمع ويعيد الثقة إلى ذوي الإعاقات.



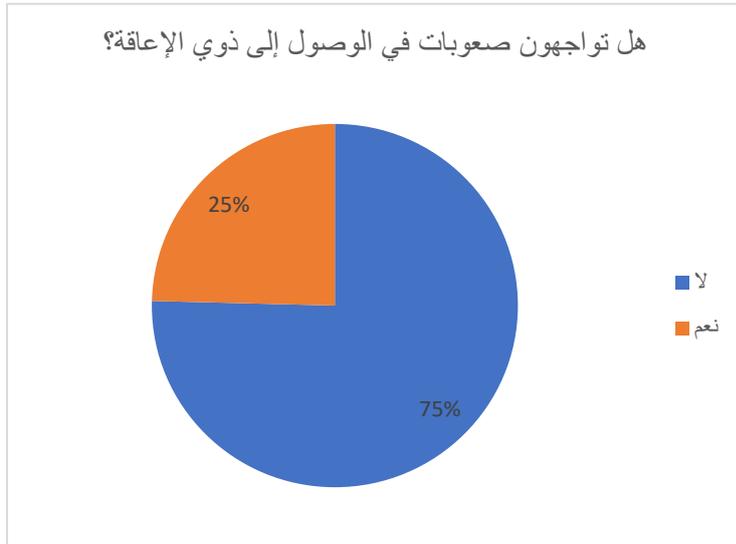
إن الصعوبات سابقة الذكر (الشخصية، البيئية، والمجتمعية) تؤدي إلى حرمان ذوي الإعاقة من الاستفادة من المشاريع التي تنفذها المنظمات الإنسانية، كما أنها قد تؤدي في ذات الوقت إلى انقطاع ذوي الإعاقة المستفيدين من المشاريع الإنسانية عن تلقي الخدمات التي يتم تقديمها حيث تبين أن ما يزيد على ثلث المستفيدين من ذوي الإعاقة ينقطعون عن تلقي الخدمات الإنسانية.

علماً أن المنظمات الإنسانية وفقاً لما أشار إليه 69% من المشاركين تسعى إلى استهداف ذوي الإعاقة وتشتترط استفادة نسبة معينة منهم أو الأسر التي لديها ذوي إعاقة بحيث تزيد من فرص حصولهم على الخدمات التي تقدمها، وقد وجدت

محاولات لتسهيل وصول ذوي الإعاقة وحصولهم على المساعدات الإنسانية، من هذه المحاولات تقديم تسهيلات كبيرة لذوي الإعاقة من خلال السماح لأحد أفراد أسرهم بالتسجيل في المشاريع الإنسانية نيابة عن صاحب الإعاقة دون الحاجة لحضورهم بشكل شخصي، والسعي لتجهيز المباني والمرافق المستخدمة قدر الإمكان بما يتلائم مع احتياجات ذوي الإعاقة.

إمكانات المنظمات الإنسانية في الوصول إلى ذوي الإعاقة

لا تقتصر الصعوبات التي تعيق استفادة ذوي الإعاقة من المشاريع الإنسانية على تلك الصعوبات المتعلقة بهم، إذ توجد



أيضاً بعض الصعوبات التي تواجهها المنظمات الإنسانية والتي تحول دورها دون استهداف ذوي الإعاقة، منها ما يتعلق بالقدرة على الوصول إلى ذوي الإعاقة والعلم بوجودهم ومكانهم الجغرافي، وخاصة في المناطق المحررة في سوريا نتيجة عدم وجود جهات رسمية ومؤسسات تعنى بشؤون ذوي الإعاقة وتمتلك بيانات وإحصائيات دقيقة عنهم، وقلة مقدرتهم على الحضور بأنفسهم وتسجيل أسمائهم، إضافة لاضطرار العديد ممن هم مسجلون أساساً إلى تغيير أماكن إقامتهم نتيجة موجات النزوح، وهو ما أشار إليه المشاركون في الدراسة.

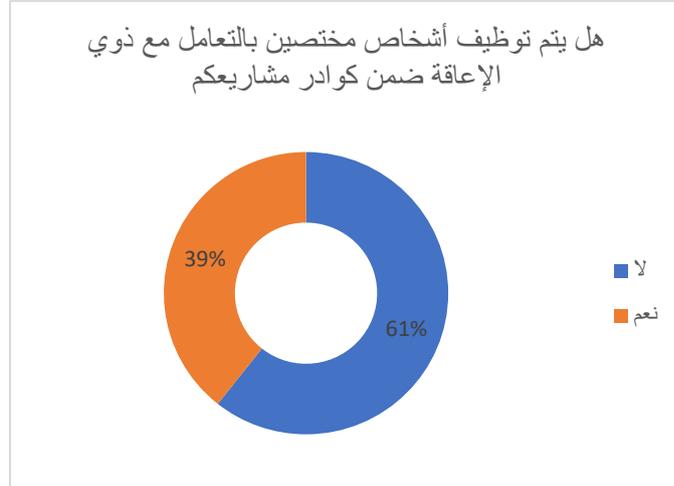
أما عن الصعوبات العامة التي تواجهها المنظمات الإنسانية والتي تمنعها من استهداف ذوي الإعاقة فهي تتمثل بما يلي:

- أ- النقص الكبير في عدد الأخصائيين في مجال الإعاقات المختلفة.
- ب- ضعف الإمكانيات المادية للمنظمات الإنسانية وعدم وجود التمويل الكافي لاستهداف ذوي الإعاقة خاصة في ظل عدم وقلة عدد الداعمين المهتمين برعاية شؤون ذوي الإعاقة واحتياجاتهم بشكل خاص.
- ت- ارتفاع تكاليف الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة مقارنة بذات الخدمات المقدمة للآخرين فعند تأهيل المرافق العامة على سبيل المثال في أحد المخيمات نجد ارتفاع تكاليف إنشاء حمامات عامة مخصصة لذوي الإعاقة.
- ث- ارتفاع أسعار الأجهزة الطبية التي يحتاجها ذوي الإعاقة.
- ج- النقص الكبير في عدد المنظمات المتخصصة بتقديم أنشطتها لخدمة ذوي الإعاقة.

خبرات العاملين في المنظمات الإنسانية في شؤون ذوي الإعاقة

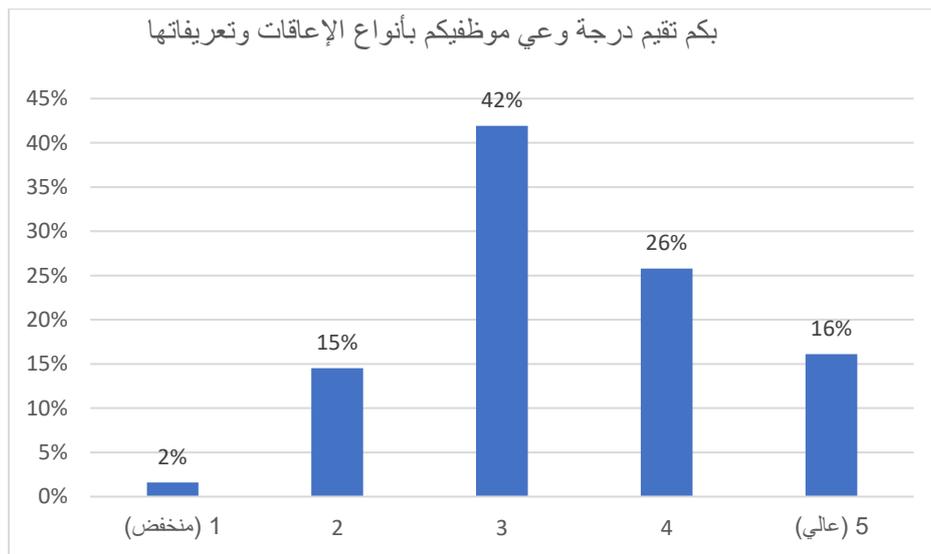
إن استهداف ذوي الإعاقة من خلال المشاريع التي تعمل المنظمات الإنسانية على تنفيذها يؤدي كنتيجة منطقية لتعامل موظفي تلك المنظمات مع ذوي الإعاقة المستفيدين من تلك المشاريع، ومما لا شك فيه بأن وسائل وأساليب التعامل مع ذوي الإعاقة تختلف بطبيعة الحال عن الوسائل والأساليب التي يمكن اتباعها خلال التواصل مع الآخرين، بل إن الأمر يتطلب علاوة على ذلك التمييز فيما بين أنواع الإعاقات المختلفة وطريقة التعامل مع كل شخص من أصحاب الإعاقة بأسلوب

خاص يلائم متطلباته واحتياجاته، فأسلوب التواصل مع من لديه إعاقة بصرية على سبيل المثال يتطلب لمس يده ليعرف أن هناك من يتحدث معه ويفضل وصف المكان الذي يتم التواجد فيه مع ذكر أسماء الأشخاص الموجودين في ذلك المكان، في حين يجب عند التحدث مع أحد المقعدين الجلوس بحيث يكون المتحدث على مستوى الشخص المقعد، يضاف إلى ذلك ضرورة التمييز في التعامل مع ذوي الإعاقة من الأطفال وبين كبار السن، كما أن بعض الإعاقات تتطلب وجود أشخاص مختصين للتعامل معها، إلا أن ما تم التوصل إليه من نتائج خلال الدراسة تشير إلى افتقار المنظمات الإنسانية إلى وجود أخصائيين بالتعامل مع ذوي الإعاقة ضمن كوادرها وهو ما أشار إليه حوالي ثلثي المشاركين.



وكذلك نجد أنه لا يوجد ضمن كوادرها المنظمات الإنسانية التي تضم فرق لإخلاء المصابين في حالات الطوارئ أو للإسعاف في حالات القصف أشخاصاً مؤهلين للتعامل مع ذوي الإعاقة، وهو ما يعيق عملية إنقاذهم ويجعلهم أكثر عرضة للخطر من غيرهم، وقد قتل بالفعل العديد من ذوي الإعاقة بسبب عدم القدرة على إجلائهم من المناطق الخطرة وخاصة تلك التي تجري فيها العمليات العسكرية.

كما تبين الدراسة وجود مستوى متوسط من الوعي لدى موظفي المنظمات الإنسانية بأنواع الإعاقات المختلفة وتعريف كل منها وهو ما أشار إليه 42% من المشاركين، في حين بلغت نسبة من أشار إلى وجود مستوى عالي من الوعي لدى موظفي المنظمات الإنسانية بأنواع الإعاقات وتعريف كل منها 16% غالبيتهم يعملون في مجال الحريات وحقوق الإنسان.



علماً أن 42% من المشاركين في الدراسة أكدوا حصول الموظفين العاملين في المنظمات الإنسانية على تدريبات على الأساليب المناسبة للتواصل مع ذوي الإعاقة على اختلاف أنواعها، كما أن 52% منهم أشاروا إلى تلقي موظفي المنظمات

الإنسانية تدريبات على أساليب التمييز فيما بين الإعاقات المختلفة وخاصة العقلية والذهنية، مع إشارة الخبراء إلى أن التدريبات التي تلقاها العاملين غير متكاملة وتقتصر في الغالب على الأساسيات التعريفية فقط.

تجدر الإشارة إلى أن غالبية المشاركين في الدراسة ممن أشاروا إلى استبعاد ذوي الإعاقة من المشاريع التي يتم تنفيذها من قبل منظماتهم، أكدوا أن السبب وراء ذلك الاستبعاد عدم وجود موظفين مؤهلين ولديهم القدرات المناسبة للتعامل مع ذوي الإعاقة.

وبالعودة إلى رأي الخبراء نجد أنهم أكدوا بشكل واضح وجود ضعف كبير لدى الموظفين العاملين في القطاع الإنساني في تمييز أنواع الإعاقات المختلفة وكيفية التعامل معها، فإمكانيات أولئك الموظفين ومقدرتهم تنحصر في التعرف على أصحاب الإعاقات الجسدية أو العقلية أو الذهنية أو البصرية أو السمعية التي يمكن تمييزها من خلال المشاهدة العينية كحالات البتر أو متلازمة داون.

وبناء على ما أورده الخبراء سابقاً فقد تم سؤالهم عن أبرز احتياجات موظفي المنظمات الإنسانية لرفع كفاءاتهم فيما يتعلق بتمييز أنواع الإعاقات المختلفة وأساليب التواصل مع كل نوع منها وقد تم اقتراح ما يلي:

- أ- وضع تعريف واضح لكل إعاقة ومعايير موحدة يتم الاستناد إليها لتحديد كل منها وتدريب العاملين في القطاع الإنساني عليها.
- ب- ضرورة العمل على تأهيل موظفين متخصصين في أنواع الإعاقات المختلفة وطريقة التعامل مع كل منها.
- ت- تقديم دورات حول مهارات التواصل مع ذوي الإعاقة للعاملين في القطاع الإنساني وخاصة للعاملين في مجال الإرشاد والدعم النفسي.
- ث- تقديم دورات حول مهارات التفاوض مع أهالي الأشخاص ذوي الإعاقة لإقناعهم بإرسال أبنائهم لتلقي الخدمات.

INDICATORS

Analytics, Research, Consulting

www.indicator-s.com

+90 (553) 368 01 75

info@indicator-s.com

www.indicator-s.com

